السياسة
AL-SEYASSAH
alseyasshnewspaper
@alseyasshnews
الاقتصادية

مؤسسة محلية تسترد جانباً من أموالها لدى "أوال" البحريني

■ علمت "السياسة" أن الحكم الصادر في البحرين لجهة الزام الملياردير السعودي السابق معن الصانع برد نحو 2 مليار دينار يشمل أحد العملاء الكويتيين والذي سبق ورفع قضية أمام القضاء لاسترداد قرض حصل عليه الصانع مقابل تمويل صفقة استيراد وقدم عددا من المخازن كضمان، وتبين لاحقا ان تلاعبا طال أوراق الضمان، وعلمت "السياسة" أن هناك مبالغ أخرى مستحقة لدى الصانع بخلاف المسجلة على بنك اوال الذي أعلن افلاسه من قبل في محاولة للتهرب من سداد قروض ومستحقات لدائنين للبنك.

وحسب مصادر ذات صلة هناك 3 مصارف محلية سبق واعتبرت ديونها للصانع ديون مصروفة إلا انها مازالت تواصل عمليات التقاضي رغم تغطيتها الديون المتعثرة بمخصصات فاقت قيمتها بأكثر من 100٪.

بعد رفع معدلها اقتصاديون يوضحون الأسباب والنتائج

العوضي: الفائدة المطبقة على القروض قصيرة الأجل ثابتة وغير قابلة للتغيير من المصارف

■ عبدالمجيد الشطي

■ علي الموسى

المركزي رفع الفائدة لضمان تنافسية وجاذبية الدينار كوعاء للمدخرات

■ اعتبر مصرفيون كويتيون ان قرار بنك الكويت المركزي الأخير برفع أسعار الفائدة ربع نقطة مئوية لتبلغ 2,5 في المئة خطوة متوقعة تعود بالنفع على الدينار الكويتي لضمان تنافسيته وجاذبيته كوعاء للمدخرات.

وأكد هؤلاء في لقاءات متفرقة مع (كونا) امس الاحد أن هذه الخطوة لا تحمل في طياتها أي آثار سلبية على الاقتصاد المحلي.

وأضافوا أن قرارات بنك الكويت المركزي بما فيها رفع اسعار الفائدة تأتي في اطار ترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والمالي وامداد القطاعات الاقتصادية المختلفة بمصادر التمويل.

وقال المدير التنفيذي لقطاع الرقابة في بنك الكويت المركزي وليد العوضي إن رفع سعر الفائدة جاء بعد دراسة ومتابعة مستمرة من قبل (المركزي) للأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية وتطورات أسعار الفائدة على الدينار في السوق الكويتي.

وأوضح العوضي ان رفع اسعار الفائدة يأتي في إطار حرص البنك على ضمان تنافسية وجاذبية الدينار كوعاء للمدخرات وترسيخ دعائم الإستقرار النقدي والمالي وتوفير مصادر التمويل للقطاع المصرفي والمالي لاستمرار امداد القطاعات الاقتصادية الأخرى بمصادر التمويل.

ومول القروض الاستهلاكية التي عادة ما تكون مدتها خمس سنوات ذكر ان الفائدة المطبقة عليها تعتبر ثابتة غير قابلة للتغيير رغم تغير الظروف المستقبلية لأسعار الفائدة.

وبين أن أسعار الفائدة المطبقة على المقترضين قبل تاريخ تعديل سعر الفائدة في 15 ديسمبر الجاري ستبقى كما كانت سابقا إلى أن يتم السداد الكامل للقروض وللتسهيلات الممنوحة بشكل قروض استهلاكية.

وفيما يخص القروض المقسطة طويلة الأجل ومدتها 15 عاما بين العوضي أن قرارات (المركزي) الصادرة عام 2008 بهذا الخصوص تشير الى أن الفائدة عليها تكون ثابتة لخمس سنوات وبعدها يمكن للبنك مراجعة سعر الفائدة بما يواكب التطورات التي تحصل خلالها بخمس سنوات بشرط ألا تتغير الفائدة صعودا وهبوطا بمستوى يتعدى 2 في المئة.

واكد حرص (المركزي) على متابعة الأوضاع الاقتصادية والتطورات العالمية وتطور الاقتصاد المحلي بشكل مستمر لافتا الى ان اتخاذ قرار تغيير أسعار الفائدة في الكويت يعتمد على تغيير اسعار الفائدة العالمية.

وأفاد بأن (المركزي) يحرص أيضا على استقرار الاقتصاد المحلي والاستقرار المالي والنقدي كمعيار وركيزة اساسية للبنك في اتخاذ أي قرار يتعلق بالفائدة.

من جهته استبعد رئيس مجلس ادارة البنك التجاري الكويتي علي الموسى وجود أي تأثير على الاقتصاد الوطني من قرار رفع اسعار الفائدة موضحا ان القرار يعد احد ادوات بنك الكويت المركزي في ضبط السيولة في الاسواق والاستقرار النقدي للبلاد.

وقال الموسى إن (المركزي) يتسم بموضوعية ورؤية ثاقبة في مجال السياسات النقدية والتي حازت على اشادة من مختلف الجهات الدولية.

وأضاف انه من خلال التجارب التاريخية في الكويت فإن رفع أسعار الفائدة ربع نقطة مئوية لا يؤثر بتاتا على الاقتصاد الوطني لاسيما أن نظام الاقراض في الكويت يختلف تماما عن الولايات المتحدة الامريكية.

وأوضح أن رفع اسعار الفائدة في الولايات المتحدة الامريكية ربع نقطة مئوية يعني عزوف عدد كبير عن الاقتراض هناك في حين لا يظهر مثل هذا العزوف في الكويت.

وبين أن تركيبة سعر الفائدة وتطبيقاتها في أمريكا تختلف عنها في الكويت بحيث تطبق الزيادة هناك على افضل العملاء لكبح جماح سياسة الاقتراض في حين يتم وضع سقف أعلى لها في الكويت لا تتجاوزه البنوك مع تقديم مميزات للعملاء للحفاظ عليهم.

بدوره قال رئيس اتحاد مصارف الكويت الاسبق ورئيس مجلس ادارة البنك التجاري الكويتي الأسبق عبد المجيد الشطي ان تداعيات قرار رفع الفائدة ومدى تأثيرها على الاقتصاد العالمي محدود جدا.

وأوضح الشطي أن رفع (المركزي) الكويتي لاسعار الفائدة كان بسيطا جدا في وقت تشهد فيه البلاد عملية اصلاحات هيكلية للاقتصاد مشيرا الى ان القرار جاء وفق الإجراءات القانونية والتنظيمية داخل البنك.

وأفاد بأن هذا القرار كان متوقعا وأعقب قرار الولايات المتحدة برفع اسعار الفائدة وذلك كي لا تتأثر قوة سعر صرف الدينار الكويتي لافتا الى أن رفع الفائدة في امريكا كان متوقعا أيضا كونه مرتبطا بتحسن الاقتصاد هناك.

وذكر أن الولايات المتحدة الامريكية اعلنت انها ستقوم برفع اسعار الفائدة في السنة المقبلة ايضا وهو اشارة الى انتهاء عهد الاقتراض الرخيص الذي فرضته الازمة المالية العالمية منذ عام 2008 وفرضت على البنوك المركزية العالمية سياسات نقدية غير اعتيادية.

22 بطاقة مستنسخة جرى استخدامها في أميركا

"الدولي" يُحبط محاولات احتيال عدة عبر أجهزة السحب الآلي

■ الجراح: عملاء البنك لم يتعرضوا لأي خسائر مالية ونقوم حالياً باتخاذ الاجراءات القانونية

■ أعلن بنك الكويت الدولي امس اكتشاف عدة محاولات غش واحتيال من خلال استخدام 22 بطاقة مصرفية مستنسخة خاصة بعملاء البنك بأجهزة السحب الآلي في الولايات المتحدة الاميركية.

وقال رئيس مجلس ادارة البنك الشيخ محمد الجراح في تصريح صحافي ان البنك توصل الى مصدر استنساخ هذا البطاقات وذلك بعد اتخاذ كل الاجراءات الامنية بالتنسيق مع الجهات المعنية وشركة "فيزا" الدولية. وأكد عدم تعرض اي عميل من عملاء البنك لأي خسائر مالية بفضل انظمة مراقبة الاحتيال الذكية وامن المعلومات الحديثة الموجودة لدى البنك والتي تعرفت على العمليات ورفضتها على الفور دون اي خسائر مالية للعملاء أو للبنك.

وأوضح ان "الدولي" توصل الى جهاز السحب الآلي الذي تم تركيب اجهزة الاستنساخ عليه، مشيرا الى ان كاميرات المراقبة التابعة للبنك التقطت صورا ومقاطع فيديو واضحة للجناة وجار اتخاذ الاجراءات القانونية بشأنهم. وذكر الشيخ محمد ان "البنك يقوم ماليا باتخاذ جميع الاجراءات القانونية ضد من قام بنشر الفيديو المتعلق بهذا الشأن بهدف توشيه سمعة البنك والاساءة الى مركزه والاساءة الى القطاع المصرفي والاقتصاد الكويتي ككل". وأضاف ان "الدولي" يستخدم احدث انظمة لمراقبة الاحتيال الى جانب كاميرات المراقبة المتطورة على مدار الساعة طوال ايام الاسبوع ما يوفر امانا تاما في عمليات السحب الآلي من خلال اجهزة الدولي المنتشرة في جميع مناطق الكويت.

■ الشيخ محمد الجراح

كانت وسائل التواصل الاجتماعي نشرت على شكل موسع فيديو لشخص غير معروف يركب بعض الاجهزة بشكل سري في ماكينات سحب الآلي وظهرت خلفية الصورة شعار البنك الدولي، وقال رواد التواصل الاجتماعي ان جهازا تم تركيبه لالتقاط ارقام بطاقة السحب ورصد الرقم السري.

"الاسترليني" يواصل تراجعه مع اقتراب خروج بريطانيا من "الأوروبي"

الدينار يهبط أمام العملة المصرية إلى 63,7 جنيه بالمصارف الرسمية وإلى 62,5 في تحويلات الصرافة

■ كتب - المحرر الاقتصادي:

مع عودة الحديث مجدداً عن قرب الإجراءات التنفيذية لاستكمال الخروج البريطاني من الاتحاد الاوروبي عادت العملة البريطانية الى نزيف خسائر جديد، حيث انخفض سعر صرف الجنيه الاسترليني أمام الدينار الى 376 فلسا ليصل الدينار الى 2,659 جنيه ليلامس مستوى 2,7 جنيه، وهو المستوى الذي بلغه الدينار خلال منتصف اكتوبر الماضي لعدة أيام ليتراجع بعد ذلك بين 2,5- 2,6 جنيه.

وفيما يدفع سعر صرف الاسترليني الى مزيد من اقتناص الفرص خصوصا العقارية او استيراد السلع البريطانية ظل الدينار مستقرا أمام الدولار عند 306 فلوس ليتم تداوله بين 307 و 307,5 فلس في شركات الصرافة وهو ما يعني تراجع الدينار الى مستوى 3,25 دولار بدلا من سعره السابق لفترة طويلة عند 3,3 دولار، كما ارتفع اليورو الى مستوى 320 فلساً أمس مقارنة باسعار الخميس الماضي واستقر الفرنك الفرنسي عند 298 فلساً.

كان سعر صرف الدولار تراجع بشكل طفيف امام العملات الرئيسية الاخرى قبيل عطلة الكريسماس في تعاملات الجمعة الماضي بعد صدور مجموعة من البيانات الاميركية وعلى رأسها تقرير الناتج المحلي الاجمالي الذي جاء افضل من توقعات المحللين.

■ "المركزي المصري" يدعم العملة حال اختراق الدولار مستوى الـ 20 جنيها

وأمام الجنيه تباين سعر صرف الدينار حيث تراجع بشكل طفيف امام ارتفاع محدود للجنيه المصري، وبلغ سعر البيع 63,7 جنيه للدينار و 62 جنيها للشراء في فرع البنك الأهلي الكويتي في مصر، وبلغ 63,7 جنيه للبيع في بنك HSBC، و62,4 في البنك المصري الخليجي اما حسب اسعار صرف البنك المركزي المصري فقد بلغ سعر الشراء 61,5 جنيه للدينار وسعر البيع 63,03 جنيه وكان الدولار الأميركي ظل متجاوزا حدود الـ 19 جنيها بيعا وشراء في معظم المصارف المصرية بعد أن اخترق حاجز الـ 20 جنيها في تعاملات غير رسمية خارج الجهاز المصرفي وسجل حسب عصر أمس بنك HSBC، اعلى سعر بيع عند 19,50 جنيه للدولار و19 للشراء.

وفي شركات الصرافة المحلية بالكويت كان ادنى سعر للتحويلات لبنك ابوظبي الوطني بالقاهرة حيث بلغ صرف الدينار 62,53 جنيه، وكان السعر الأدنى لدى بنك فيصل الاسلامي عند 60,4 جنيه، اما التحويل بالدولار الاميركي فقد جرى احتساب سعر صرف الدينار عند مستوى 3,258 دولار بخلاف رسوم التحويل التي تتراوح بين 1,25 -1,75 دينار.

الى ذلك قالت مصادر ذات صلة في اتصال هاتفي أجرته «السياسة» مع القاهرة أن البنك المركزي المصري يعتزم التدخل حال تجاوز سعر الدولار مستوى 20 جنيها وهو ما تسبب في الحيلولة لبلوغ هذا المستوى حين سجل 19,99 في بعض المصارف منتصف الاسبوع الماضي وقالت المصادر، ان البنك المركزي لديه سيولة دولارية يمكن استعمالها ولو بشكل محدود لوقف انهيار قيمة الجنيه او للحد من ارتفاع العملة الأميركية وحال عدم ضخ أي كميات من النقد الاجنبي فقد يلجأ «المركزي» لوضع سعر استرشادي مثلما فعل عند تعويم الجنيه في الثالث من نوفمبر الماضي.

الشمالي يؤكد بقاء طرف واحد مدين فقط جار التعامل معه

"المدينة" نفذت تسوية مالية مع مصرف محلي بـ 16,3 مليون دولار

■ نفذت المدينة للتمويل والاستثمار تسوية مالية مع بنك كويتي بقيمة 16,3 مليون دولار أميركي بما يعادل (4,9 مليون دينار كويتي) نقدا، وقال رئيس مجلس الادارة محمد الشمالي ان الشركة نجحت في إنهاء تسوية مالية لإحدى شركاتها الزميلة مع بنك كويتي بقيمة 4,9 مليون دينار كويتي ليتبقى لدى الشركة طرف دائن واحد وأخير، وأضاف الشمالي، نجحت الشركة في الفترة الماضية في تنفيذ تسوية مالية جديدة مع بنك كويتي دائن بقيمة 4,9 مليون دينار كويتي بمقابل نقدى، وبذلك تكون الشركة قد أنهت جميع المديونيات البنكية بشكل نهائي.

وذكر الشمالي أن التسوية المالية التي تمت عكفت عليها الإدارة التنفيذية للشركة خلال الفترة الماضية والتي شهدت جولات عدة من المفاوضات والتي سعت فيها الشركة الى عدم التسرع ومحاولة الحصول على أكبر مكاسب ممكنة لصالح المساهمين، وأضاف أن تلك التسوية هي خطوة جديدة على الطريق الصحيح لشركة المدينة في ظل التحول الجديد والسياسة الجديدة التي إنتهجتها الشركة منذ عامين والتي سعت فيها الى الدخول في تسويات حقيقية وعادلة مع جميع الأطراف الدائنة بهدف تحقيق الصالح العام لمساهمي المدينة وكذا الأطراف الدائنة، وأعلن أن المدينة الآن لم يتبق لها إلا طرف واحد دائن نسعي بكل قوة وعزم الى إنهاء تلك المديونية بشكل عادل لتصبح الشركة غير مدينة.

وذكر أن تلك الستراتيجية التي إنتهجتها الشركة خلال المرحلة الماضية قد ساهمت في تحرير العديد من الأصول التي تمتلكها الشركة والتي يمكن التأسيس عليها خلال المرحلة المقبلة من أجل إعادة المدينة الى تحقيق الأرباح المستمرة مجددا

وأضاف أدرك تماما أن المرحلة الماضية كانت صعبة على المساهمين ولكننا واجهنا أوضاعا صعبة في ظل سوق متقلب بعد أزمة مالية عاصفة، ولكن بحمد الله أعتقد أننا حافظنا خلال الفترة الماضية علي أصول الشركة وحقوق مساهميها وسينصب تركيزنا خلال المرحلة القادمة علي تعظيم الإيرادات والأرباح من خلال التأسيس على تحقيق الإستفادة القصوي من الأصول المتاحة، إن التخلص من أعباء الديون والإلتزامات من شأنه التخفيف عن كاهل الإدارة التنفيذية و توجيه جل طاقاتهم وإمكانياتهم في سبيل تحقيق معدلات نمو متميزة خلال الفترة المقبلة وهو ما سينعكس على أداء الشركة خلال المرحلة المقبلة.

■ محمد الشمالي